افتتح الملتقى السنوي في «العلوم الاجتماعية» نيابة عن مدير الجامعة

الحسينان: لا تزال المجتمعات حول العالم مقصرة في حق المرأة

افتتاح المؤتمر

صورة تذكارية للحضور

افتتح نائب مدير الجامعة للتخطيط الدكتور عادل الحسينان الملتقى السنوي السادس والذي يحمل شعار «المرأة والصحة» الذي أقامه مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت صباح أمس الثلاثاء نيابة عن راعي الملتقى مدير جامعة الكويت أ.د. حسين أحمد الأنصاري بحضور عدد من الأساتذة والمسؤولين والمشاركين بالملتقى وذلك بالحرم الجامعي بالشويخ والذي يختتم أعماله اليوم الأربعاء.

وبهذه المناسبة ألقى أ.د. عادل الحسينان كلمة نيابة عن راعي الملتقى كلمة قال فيها «أثني على اختيار هذا الموضوع ولكن على الرغم من بعض التقدم الملحوظ وحصول المرأة على قدر ليس بشكله المطلوب في بعض مناحي الحياة فلا تزال المجتمعات في جميع أنحاء العالم مقصرة في حق المرأة وهذا ما أثبتته وانتهت إليه أكثر تقارير منظمة الصحة العالمية شمولية حتى الآن بشأن صحة المرأة في كامل دورة حياتها من الميلاد إلى الشيخوخة مرورا بمراحل الطفولة والمراهقة والشيخوخة وهذا ما دعى منظمة الصحة العالمية لاتخاذ اجراءات في قطاعات أخرى غير القطاع الصحي من أجل تحسين الفتيات والنساء والدعوة إلى توفير طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية من الميلاد إلى مرحلة الشيخوخة واتخاذ اجراءات سياسية في قطاعات أخرى غير القطاع الصحي وتحسين المعارف في مجال صحة الفتيات والنساء».

وأضاف الحسينان: لا شك أن ما سوف تتناوله هذه النخبة المتميزة من المشاركين في فعاليات الملتقى ومن واقع الموضوعات المدرجة في البرنامج المطروح والتي اشتملت على محاور متنوعة والتي تتضمن التعايش مع الأمراض المزمنة واستراتيجيات وقائية لصحة المرأة وتأثير الثقافة على صحة المرأة والصحة النفسية العقلية للمرأة وأخيرا المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة فكل هذه الموضوعات على قدر كبير من الأهمية وسوف يكون لها الأثر البالغ في الوصول إلى نتائج تؤثر إيجابا على حياة المرأة وصحتها ونرجو من القائمين على إعداد هذا الملتقى الخروج بتوصيات قيمة تثري أعمال الملتقى وتتوج أعماله بالنجاح وبصفتي أحد أبناء هذه الكلية ومتابعا جيدا لأنشطة مركز دراسات وأبحاث المرأة فلا أخفي إعجابي الشديد بدور هذا المركز وما يقدمه لخدمة المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والذي كان لي شرف حضور أكثر من فعالية أقامها سابقا والتي تصب في مجملها إلى النهوض بالمرأة في كل مناحي الحياة وتسهم في توعية المجتمع.

من جهته قال عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت أ.د. حمود القشعان «يمثل الملتقى أهمية ونتمنى أن يحقق الأهداف المرجوة من إقامته ويجب على السياسات والبرامج أن تدرس صحة النساء بصورة شمولية ومن منظور يمتد طوال الحياة ويركز على إتاحة سلسلة متصلة من الرعاية للنساء والنظر في الأمراض وحالات العجز التي تصيب النساء وتوفير كافة السبل الكفيلة لدرء المشكلات التي تعترض حياتها ودراسة المشكلات الصحية وإيجاد طرق مبتكرة لتطوير المعالجات لتستمر لوقت طويل ومستمر وليس آني.

وأضاف: على هامش المؤتمر هناك ورش عمل وصلت إلى عشرين ورشة تدريبية يقدمها نخبة متميزة من الأكاديميين وأصحاب الخبرة والدراية وتستمر لمدة ثلاثة أيام تتناول العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بأهداف الملتقى وتستهدف مشاركين كثر محليا وخليجيا لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

من جهتها ألقت استشارية التنمية والعلاقات الدولية للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من جمهورية مصر العربية د. حنان الجندي كلمة المشاركين وقالت فيها «يطيب لي أن أهنئ ليس فقط مركز دراسات وأبحاث المرأة على عقد الملتقى السادس عن المرأة والصحة ولكن أهنئ حضراتكم جميعا لأن هذا الملتقى يوجه جل اهتمامه إلى صحة المجتمع ككل وليس المرأة فقط لأننا جميعا على ثقة بأن الاهتمام بصحة المرأة لا يعود على المرأة فقط بل على المجتمع ككل لذلك دعونا نبدأ فعاليات هذا الملتقى عن المرأة والصحة بالاستعداد إلى الإبحار مع الخبراء المشاركين من الدول العربية الشقيقة في الجلسات المختلفة ليس إلى كوكب الزهرة وليس إلى كوكب المريخ ولكن إلى كوكب الأرض «حيث النساء شقائق الرجال» من موقعنا هنا في الملتقى السادس للمرأة والصحة بمركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت ونسعى سويا إلى رفعة أوطاننا ورفاهيتها».

من جهتها قالت رئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.لبنى القاضي «من ضمن الأهداف التنموية التي وضعت الاهتمام بصحة المرأة لأنها تقوم برعاية الأسرة والأطفال كما أنها عاملة وغيابها عن العمل سيكون عبء آخر على الجانب الاقتصادي ونعلم جميعا بأنه من أحب أهم أسباب الوفاة بالكويت هو مرض القلب والسرطان والأمراض النفسية الأمر الذي جعلنا نطلب من المهتمين في هذا الجانب داخل وخارج الكويت للحديث عن هذا الموضوع.

وأشارت القاضي إلى أن هذا الملتقى سيغطي مجالات متعددة والتوعية بالأمراض المختلفة والوقاية منها وكيفية التعامل مع المريض من الجانب النفسي كما أن هناك جلسة مخصصة عن وضع المرأة النفسي والصحة النفسية خاصة مع ارتفاع معدلات هذه الأمراض التي تواجه المرأة حول العالم حسب احصائيات منظمة الصحة العالمية مضيفة: نتمنى مشاركة الطلبة والشباب بالملتقى وحرصت على منح «يونس» للطلبة الذين يحضرون أهلهم سواء الأم أو الأخت أو الزوج أو الزوجة لأنه بالنهاية هو للمجتمع.

■ القشعان: ونتمنى أن يحقق الملتقى الأهداف المرجوة من إقامته

■ القاضي: من أهم أسباب الوفاة بالكويت مرض القلب والسرطان والأمراض النفسية

تتمات

انفراجة مرتقبة

النفطي، مرهون بإلغاء جميع قرارات مؤسسة البترول، واستثناء القطاع النفطي من البديل الاستراتيجي، فقد رشحت أنباء حول احتمال حدوث انفراجة كبيرة في الأزمة اليوم تنهي الإضراب، وتعيد المياه إلى مجاريها بين مؤسسة البترول ونقابات النفط، خصوصا مع ترجيحات بقيام رئيس مجلس الأمة بدور مهم في هذا الشأن، للتقريب بين وجهات نظر كل الأطراف، والوصول إلى حل وسط ينهي الإضراب، ويحفظ في الوقت نفسه حقوق العاملين بالنفط.

وقد أظهرت بيانات ملاحية، أن الكويت حملت نفطا خاما على ناقلة عملاقة أمس، رغم إضراب العاملين في قطاع النفط والغاز، الذي أدى لانخفاض إنتاج البلاد بنسبة 60 في المئة، وفقا لوكالة أنباء «رويترز».

وأظهرت بيانات المتابعة الحية لحركة الشحن على برنامج «توسون رويترز ايكون»، أن الكويت حملت الناقلة «بي.دبليو أولان» بمليوني برميل من الخام من ميناء الأحمدي، وأن الناقلة ستبحر إلى أولسان في كوريا الجنوبية.

وتشير البيانات إلى أن ثلاث ناقلات عملاقة ترسو حاليا قبالة الميناء الكويتي، في انتظار تحميلها بالخام.

ونزل إنتاج الخام الكويتي إلى 1.1 مليون برميل يوميا يوم الأحد من 2.8 مليون في مارس، وتراجع إنتاج المصافي بنسبة 45 في المئة بعدما بدأ آلاف العاملين إضرابا عن العمل.

ويتابع العملاء في آسيا - حيث تصدر الكويت معظم خامها - الوضع بحذر، تحسبا لأي بوادر على تأجيل التحميل.

في غضون ذلك كشف المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد، عن وصول الإنتاج في متوسط قدر بنحو 1ر5 مليون برميل يوميا من النفط الخام، مبينا أن شركة نفط الكويت تسارع الخطى لتشغيل مركزي تجميع (21) و(24) لاستكمال معدلات الإنتاج الطبيعية من النفط الخام والغاز.

وطمأن الشيخ طلال في بيان صحافي صادر عن المؤسسة أمس، مع دخول اضراب عمال في القطاع النفطي يومه الثالث، عملاء وزبائن المؤسسة وشرائح وفئات المجتمع الكويتي كافة، بأن خطة الطوارئ تحقق إنجازات تفوق التوقعات.

وأشار إلى عودة إنتاج النفط الخام من شركة نفط الكويت الى معدلاته الطبيعية في شمال الكويت وإلى تشغيل مركز تجميع رقم (11) في جنوب شرق الكويت والذي ساعد على زيادة معدلات الإنتاج.

ولفت الشيخ طلال الى ان شركة نفط الكويت تستعين بكفاءات وخبرات، للعمل على تشغيل مراكز تجميع اخرى، وإنها تفاضل حاليا للبدء في تشغيل مركز تجميع (7) أو مركز تجميع (19).

وحول العمليات في شركة البترول الوطنية الكويتية، أكد انها تسير وفق المخطط له تماما، «إذ يجرى العمل حاليا على تشغيل الجزيرة الصناعية الى جانب استمرار تحميل ناقلتين من رصيف ميناء الاحمدي بالمنتجات النفطية «الغاز والكيروسين»، فضلا عن استعداد الشركة لتحميل ناقلة ب «زيت الوقود»، صباح اليوم الاربعاء، وفي الوقت نفسه تفي الشركة باحتياجات السوق المحلي ومحطات الطاقة من الغاز والبنزين والمنتجات النفطية.

وافاد بان قطاع التسويق العالمي مازال يلبي احتياجات العملاء، وانه لم ترد اية تقارير عن وجود اي تأخير او جدولة لعمليات شحن النفط الخام للتصدير، مؤكدا أن العمليات في كل من شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة ناقلات النفط الكويتية تسير وفق معدلات الإنتاج الطبيعية.

من جهتها أعلنت شركة البترول الوطنية انها بدأت باتخاذ إجراءاتها القانونية تجاه كل من قذف الموظفين العاملين خلال اليومين السابقين، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

جاء ذلك في تغريدة على الحساب الرسمي للشركة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، قالت فيها: «بدأت الشركة باتخاذ إجراءاتها القانونية، تجاه كل من قذف الموظفين العاملين خلال اليومين السابقين، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي».

من ناحيته أعلن رئيس اتحاد عمال البترول سيف القحطاني، أن إنهاء الاضراب مرهون بإلغاء كافة قرارات مؤسسة البترول، واستثناء القطاع النفطي من البديل الاستراتيجي.

وقال القحطاني في مؤتمر صحافي عقد أمس الثلاثاء للرد على بيان مجلس الوزراء الصادر أمس الأول، إن اتحاد عمال البترول ورؤساء نقابات شركات النفط مستمرون في إضرابهم حتى تنفيذ مطالبهم.

وذكر أن بيان مجلس الوزراء حمل بين سطوره تهديدا، ولذلك نؤكد على مشروعية الإضراب من خلال القوانين والاتفاقيات، مضيفا أن إجراءات الحكومة ضد المضربين لا سند لها من القانون.

وأوضح أن تهديدات بعض المسؤولين بمعاقبة المضربين مخالفة للقانون، لأن القانون يجرم انهاء خدمة العامل بهذه الطريقة.

يذكر أن مجلس الوزراء قرر في اجتماعه أمس تشكيل لجنة لإدارة الأزمة برئاسة وزير النفط، وعضوية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، إضافة إلى وزيرة الشؤون وإدارة الفتوى والتشريع، للعمل على إنهاء أزمة إضراب موظفي البترول.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، قد قام بزيارة شركة البترول الوطنية الكويتية وتفقد العمل في المصافي.

وأشاد الصالح بالإجراءات التي اتخذتها شركة البترول الوطنية، لضمان استمرار إمداد السوق المحلية بالمنتجات النفطية، بحسب تغريدات على حساب الشركة عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر».

وأضافت الشركة أن الوزير الصالح أثنى على خطة الطوارئ في المصافي الثلاث للمحافظة على عمليات الإنتاج والتصدير.

في سياق ذي صلة أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، أن الحكومة لن تتخذ أي خطوة غير قانونية لمواجهة اضراب العاملين بالقطاع النفطي، مؤكدة احترام دولة الكويت للاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن العمل النقابي.

وأوضحت الوزيرة الصبيح في مؤتمر صحافي عقد أمس، في الأمانة العامة للتخطيط والتنمية أن دولة الكويت حينما وقعت على اتفاقيات دولية بشأن النقابات، سجلت تحفظها على المواد المتعلقة بحق الاضراب.

أضافت أن اللجنة المختصة بالنظر في هذا الشأن، والتي تضم في عضويتها فرقا قانونية، من مجلس الوزراء وادارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للقوى العاملة، لن تتخذ أي قرار بشأن الاضراب، إلا اذا تأكدت من قانونيته بنسبة مئة بالمئة.

الصبيح: رسوم

لأول مرة 50 دينارا بدلا عن دينارين وقيمة رسوم تحويل اذن العمل 50 دينارا بدلا عن 10 دنانير اضافة الى تعديل رسوم تجديد اذن العمل لتصبح 10 دنانير بدلا عن دينارين كما كان في السابق.

وأكدت الصبيح في مؤتمر صحافي عقد أمس في الأمانة العامة للتخطيط والتنمية وحول امكانية دمج بعض الهيئات ان هذا الدمج امر وارد ضمن دراسات واسعة بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وهو احد الاهداف الواردة ضمن وثيقة الاصلاح الاقتصادي وقد يشمل التوجه دمج اكثر من هيئة مع بعضها البعض بشرط توافق ذلك مع القوانين المعمول بها لمنع اي تضارب قانوني او اداري.

وعن إلغاء نظام الكفيل المعمول به في الكويت قالت انه تم منح تسهيلات للعمالة في حقوق تحويل الاقامات مشيرة الى ان هذا الموضوع يدرس في لجنة التركيبة السكانية ولازال تحت الدراسة وهناك آلية لاستقدام العمالة تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة وسيتم الاعلان عن نتائج هذه الدراسة في وقت لاحق.

وأضافت الصبيح ان الامر يتطلب ايضا الانتهاء من ميكنة كافة اعمال الهيئة العامة للقوى العاملة والقضاء على كل مظاهر الفساد.

وردا على سؤال حول مشكلة (أين دار رعاية الاحداث) قالت ان الموضوع احيل على نيابة الاحداث بناء على بلاغات قدمت الى مركز الشرطة اضافة الى تشكيل لجنة تحقيق من قبل وزارة الشؤون ونقل المشرفين من مكان العمل كاجراء احترازي مؤكدة انه اذا ثبت اي اخطاء من المشرفين ستتخذ الوزارة العقوبات اللازمة ضدهم.

وعن اخر احصائيات صرف مساعدات اجتماعية من وزارة الشؤون دون وجه حق ذكرت الصبيح انها بلغت 2325 حالة صرفت 5 ملايين و750 الف و891 دينار تم سداد مبلغ مليون و569 الف دينار مشيرة الى ان عدد الملفات المستمرين في الصرف 42500 ملف قابلة للزيادة او النقصان.

واوضحت ان المراجعة مع الجهات المعنية بينت ان هناك 152 حالة لديها رخص تجارية تم تعديل وضع 67 حالة ومتبقي 85 حالة للتعديل و590 حالة لديهم ملفات عمالة تم تعديل 435 حالة ومتبقي 155 حالة وهناك 60 حالة يتقاضون مساعدة من هيئة المعاقين تحت سن ال18 ويتقاضون في نفس الوقت مبالغ من الوزارة.

وتقدمت الصبيح بالشكر لكل المسؤولين والعاملين في وزارة الشؤون والقوى العاملة وهيئة الاعاقة وكل من عمل معها في كافة الجهات وكذلك وسائل الاعلام ونواب مجلس الامة الذين زودوا الوزارة بالمقترحات والانتقادات لافتة الى ان الطموح هو الوصول الى اعلى درجات الانجاز والتطوير.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر المطيري انجازات وزارة الشؤون كاشفا عن انجاز الوزارة عام 2015 كافة المشاريع التنموية وتسكين كافة الشواغر باستثناء 4 شواغر واختصار ملاحظات ديوان المحاسبة في عام 2015 على 6 ملاحظات فقط وتم تسجيل 170 فريق عمل تطوعي واشهار 15 جمعية نفع عام واعداد 30 تقرير متابعة.

وتوقع المطيري خفض 100 مليون دينار من ميزانية الوزارة بعد ترشيد الانفاق دون المساس بامتيازات الموظفين وبند المساعدات الاجتماعية واشار الى حل 5 جمعيات نفع عام وحل 11 مجلس ادارة جمعية تعاونية لوجود مخالفات جسيمة وسحب 4 تراخيص من الحضانات الخاصة واغلاقها اضافة الى اغلاق 9 حضانات غير مرخصة.

من جانبه استعرض مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الدكتور طارق الشطي انجازات الهيئة خلال عام 2015 مشيرا الى انطلاق العمل في ميكنة خدمات الهيئة وتدشين الخط الساخن وتوقيع اتفاقيات الورش المحمية لتأهيل المعاقين والتدقيق في الملفات وانشاء قاعدة بيانات ميكنة.

واوضح ان عدد الموظفين الكويتيين في الهيئة بلغ 195 وتم خلال العام تعديل 6 مواد في قانون المعاقين وتنظيم العديد من الندوات التوعوية وورش العمل واللقاءات العلمية ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وتم الربط الآلي مع 5 جهات.

بدوره عرض مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة احمد الموسى مشاريع هيئة القوى العاملة كاشفا عن انجاز 3 مشاريع تنموية من اصل 4 مشاريع وتنفيذ 47 بالمئة من المشروع الرابع اضافة الى 6 مشاريع جديدة في الخطة الاستراتيجية جاري العمل على تنفيذها وهي ميكنة وتحسين العمليات وتوفير خدمات الحكومة الالكترونية وانشاء مكتب ادارة المشاريع واعادة هيكلة سوق العمل وتحسين ظروف السلامة المهنية وتحسين ظروف العمالة الوافدة والتعليم والتدريب المهني المستمر للعمالة الوافدة.

وقال ان هناك خطط تشغيلية منها تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة ووضع بطاقات الاختصاص والوصف الوظيفي وتنمية العنصر البشري وتطوير قدراته وجميعها مشاريع جديدة في الهيئة.

الكويت تطلب

الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن الجولان السوري المحتل.

واضافت ان الاجتماع يهدف الى اتخاذ موقف عربي حيال هذه الخطوات التصعيدية التي تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والتأكيد على عروبة الجولان العربي السوري المحتل وحق الشعب السوري في السيادة على هذا الجزء من الأرض العربية.

وأعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الشأن عن فائق تقديرها للمندوبية الدائمة لدولة الكويت.

المالية: معاملة

وقال الجبري ان تعرفة الكهرباء الجديدة سواء الصناعي او الزراعي 10 فلس ولكن من باب الحرص على القطاعات المنتجه حتى لايكون هناك مبررات بزيادة الاسعار قمنا بتمكين الحكومة في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للصناعات المنتجة والقطاع الزراعي المنتج تحددها الوزاره وهناك حوافز تحددها اللائحة التنفيذية لمن يقوم بالترشيد وستحددها الوزاره.

وعن وثيقة الاصلاح اكد الجبري انه تم تحويلها الى اللجنة المالية وسيتم الأخذ بجميع التوصيات التي ذكرت في الجلسة لتعاد للمجلس لمناقشتها

ومن جهته بين عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب احمد القضيبي ان مشروع رفع الدعوم عن الكهرباء والماء يهدف الى خدمة ودعم اصحاب الاملاك، ولا يخدم المواطنين، مبينا ان التعديلات التي تمت على مشروع القانون تضر بالمواطن في نهاية المطاف.

واضاف القضيبي عقب اجتماع اللجنة المالية انه وجهة نظره مختلفه ومغايره لوجهة نظر اللجنة بشأن مشروع القانون اعادة تعرفتي الكهرباء والماء، موضحا ان التعديلات التي ادخلت من قبل اللجنة المالية تضر بالمواطنين وتخدم اصحاب الاملاك بصورة مباشرة والاولوية تعد لصالح اصحاب الاملاك بدلا من المواطنين.

وتابع القضيبي ان التعديلات التي ادخلت على القانون ستمس جيوب المواطنين على حساب اصحاب النفوذ واصحاب الاملاك الذين يستغلون المواقف في رفع الاسعار، لافتا الى رفع الدعوم سيكون سببا في رفع الاسعار خصوصا مع قرار وزارة التجارة الذي صدر مؤخرا بشأن تحديد الاسعار ويقضي بعدم رفع الاسعار الا باسباب مقنعه، مستدرك بالقول: ان رفع الدعوم سيكون سبب قطعي لزيادة الاسعار حتى وان وصل الامر الى درجات التقاضي، كون ان الحكومة هي من ستتسبب في رفع الاسعار نتيجة قراراتها غير المدروسه برفع الدعوم والتي تناقض وثيقة الاصلاح الاقتصادي في الوقت ذاته.

وبين القضيبي ان قضية رفع الدعوم ستصيب بشكل مباشر جيب المواطن وبمباركة حكومية، مبديا رفضه للامر بقوله: هذه القرارات تأتي بطريقة غير مدروسة من قبل الحكومة ولا تخدم المجتمع الكويتي

مساع لإلحاق

رئيس واعضاء وفد الحكومة إلى مشاورات الكويت - ليحث تبعات الأزمة الناجمة عن تأخر وصول وفد حركة أنصار الله الحوثية، وحزب المؤتمر الشعبي العام، للمشاركة في هذه المفاوضات.

وكان موعد انطلاق مفاوضات السلام قد تأجل، بسبب تأخر وصول وفدي حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام.

وقال قادة في الحركة والمؤتمر في اتصال هاتفي ل «بي بي سي»، إن حضورهما إلى الكويت مرتبط بالتزام التحالف الذي تقوده الرياض، بوقف غاراته الجوية وبالاتفاق على جدول عمل واضح للمشاورات.

ومن المرتقب أن تركز المحادثات على إنجاز «إطار عملي يمهد للعودة الى مسار سلمي ومنظم، بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار العام»، بحسب بيان أصدره ولد الشيخ.

ويتهم مسؤولون في حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني السابق عبد الله صالح، بمحاولة الإفادة من أي هدنة لإعادة انتشار قواتهما.

وقد توسطت الأمم المتحدة في عقد هدنة بين الطرفين، أعلنت في وقت سابق هذا الشهر، لتسهيل المفاوضات المقررة في الكويت بين أطراف الصراع، بيد أن هذه الهدنة ظلت تتعرض لانتهاكات من كلا الجانبين.

وكانت مفاوضات رعتها الأمم المتحدة في يونيو، وديسمبر الماضيين أخفقت في إنهاء الحرب التي أودت بنحو 6200 شخص، نصفهم من المدنيين، وسمحت لتنظيم القاعدة بالاستيلاء على مزيد من الأراضي، وفتحت المجال لتنظيم «الدولة الإسلامية» لتأسيس موطئ قدم له في اليمن.

الجسار: توفير

استخدامات مصادر الطاقة المتجددة» التي شكلت أخيرا برئاسة الوزير الجسار وتضم في عضويتها ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية.

وقال إن الاجتماع أسفر عن تشكيل لجنة فنية لوضع آلية عمل حصر وتوثيق جميع الأنشطة المتعلقة باستخدامات الطاقة المتجددة إلى جانب اعداد تقرير سنوي يرفع إلى مجلس الوزراء متضمنا نتائج أعمالها ورصد نسبة التوسع في عملية انتاج الطاقة المتجددة.

وأوضح أن مهام وأهداف لجنة «تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة» تقوم على حصر وتوثيق جميع الأنشطة التي تعتمد على مصادرها ومدى كفاءتها ودراسة جدواها في توفير استهلاك الطاقة الكهربائية وتأثيرها على البيئة وإنشاء قاعدة بيانات لها.

وأضاف أن اللجنة تهدف أيضا للاستفادة من خبرات الجهات والدول التي اعتمدت تطبيقات استخدام الطاقة المتجددة علاوة على تقديم الدعم الفني للجهات والأفراد وتنظيم الدورات وورش العمل التوعوية والتشجيعية على استخدامها.

وتضم اللجنة في عضويتها وزارات الكهرباء والماء والنفط والأشغال العامة والتربية والإعلام والأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الإجتماعية والعمل والمالية.

كما تضم جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجمعية المهندسين الكويتية.

44 قتيلا

بينهم طفلان، في قصف طال سوقا للخضروات في مدينة معرة النعمان بينما قتل سبعة آخرون في غارات استهدفت سوقا للسمك في كفرنبل.

وأشار المرصد الى ان عدد القتلى مرشح للازدياد.

ولم يعرف تحديدا إذا ما كانت الغارات نفذت بطائرات تابعة للجيش السوري أو بطائرات روسية.

ولم يتسن الحصول على تعليق الجيش السوري حتى كتابة هذا التقرير.

وأظهرت مقاطع مصورة بعد القصف دمارا كبيرا في سوق معرة النعمان، وتناثرت الخضراوات أرضا قرب ركام محال منتشرة على جانبي الطريق الضيقة.

ويسيطر «جيش الفتح»، وهو تحالف فصائل اسلامية على رأسها جبهة النصرة وأحرار الشام، على محافظة ادلب باستثناء بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين.

في سياق متصل، أفاد المرصد بأن ثلاثة اطفال على الأقل «قتلوا جراء سقوط قذائف صاروخية، أطلقتها الفصائل المسلحة على بلدة كفريا» ذات الغالبية الشيعية في ريف ادلب الشمالي الشرقي.

يأتي ذلك غداة اعلان الهيئة العليا للمفاوضات الممثلة لأطياف واسعة من المعارضة السورية، تعليق مشاركتها في المفاوضات غير المباشرة الجارية في جنيف احتجاجا على تدهور الأوضاع الانسانية وانتهاكات اتفاق وقف الاعمال القتالية المعمول به في مناطق سورية عدة منذ 27 فبراير.

وحملت فصائل المعارضة النظام مسؤولية خرق الهدنة.

أفغانستان: 357 قتيلاً

وتبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن.

وأكد مسؤولون أمنيون أن إطلاق النار انتهى، وأن السلطات «طهرت المنطقة».

وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم، وذلك بعد أسبوع من إعلانها بدء ما وصفته بـ«هجوم الربيع».

ووقع الهجوم في ساعة الذروة الصباحية في منطقة بول الحمود، وهي منطقة تضم بنايات سكنية ومدارس ومساجد ومحال تجارية، بالقرب من وزارة الدفاع وثكنات عسكرية.

وذكرت الخدمة الأفغانية في «بي بي سي» أن هناك عسكريين ورجال أمن ضمن الضحايا المدنيين.

وبلغت شدة التفجير أنه هشم نوافذ بنايات تبعد على المكان بنحو كيلو متر.

ونقلت وكالة اسوشيتد برس عن أحد رجال الشرطة قوله إن «التفجير واحد من أعنف التفجيرات التي سمعها من قبل، فقد أصيب بالصمم لمدة 20 دقيقة بعد وقوعه».

وأدان القصر الرئاسي الهجوم بـ«أشد العبارات».

وقال بيان للرئاسة إن «مثل تلك الهجمات الخسيسة لن تضعف عزيمة وتصميم قوات الأمن على محاربة الإرهابيين».

وزاد نشاط حركة طالبان على مدار العام الماضي مستغلة انسحاب معظم القوات الدولية العاملة في أفغانستان بنهاية عام 2014.

وتفيد تقارير بأن الحركة استقبلت عشرات المقاتلين الأجانب للانضمام إلى صفوفها.